

١٩٣٥ ، فان التقدير ايضا يكون غير صحيح ، لان الرقم الذي ذكرته وهو (٥٢٥١٤٦) طنا غير موجود في مقابل اي سنة من السنوات المشمولة بجدول عنان العامري اي الايام من (١٩٢٢ الى ١٩٤٤) . وبالإضافة لهذا فان الرقم الذي تالست انه حجم الانتاج في العام ١٩٤٤ بمعرض المقارنة ، وهو (٦٤٧٣٢١ طنا (ص ٢٢) يتناقض مع الرقم المذكور في جدولها المرفق حيث ذكر في الجدول ان حجم الانتاج عام ١٩٤٤ هو ٦٢٧١٦٦ طنا (ص ٢٢) . ولكم هو مضحك ان نعلم ان الرقمين المذكورين والمتناقضين وردا في نفس الصفحة والمسافة بينهما سبعة اسطر فقط .

وتقول الكاتبة ان « مجموع المساحة المزروعة في فلسطين ١٩٣٨.٥٠٢٠٥ ر.٢٠٥ » عام ١٩٤٥ (ص ٢٢) منها ٧٧١٠.٠٥١ ر.٧١٠.٥١ دونما اراضي مزروعة حيويًا ٥٨.١٠٥٨ ر.٢١٠.١٢١ دونما خضار وفاكهة و ٥٨٤.٩٤١ حمضيات (ص ٣٣) والطريف ان مساحة هذه المناطق تبلغ ٩٥.٠١٥ ر.٥٠.٩٥٠ دونما اي ما يزيد ب ٢٩٩.٦١٢ دونما عن الرقم الاجمالي الذي ذكرته الكاتبة . والاطرف من ذلك ان مساحة الحمضيات في العام ١٩٤٥ على الصفحة ٣٣ والتي كانت تبلغ ٥٨٤.٩٤١ دونما اصبحت في العام نفسه ولكن على الصفحة ٣٥ ، ٢٨.٥٢٢٩ ر.٢٨ دونما اي أقل ب ٢٩٩.٦١٢ دونما اي ان المساحة قد انخفضت بما يزيد على النصف من الصفحة ٣٣ الى الصفحة ٣٥ . ولكن لا بأس فالكاتبة قد تحدثت عن « استهلاك الاراضي » في (ص ١٢) وهما هي تستهلك ٢٩٩.٦١٢ دونما خلال صفتين فقط .

وعندما تتحدثت الكاتبة عن النسبة المئوية لمساحة الاراضي المزروعة ، تذكر النسب التالية : حمضيات وموز ٤.٦٪ . فاكهة وخضار ١٢.٣٪ . حبوب ٨٣.٨٪ . ولكن حاصل جمع هذه النسب ليس ١٠٠٪ كما تقول في صفحة ٣٥ . بل ١٠٣.٣٪ ، اي ان الاراضي المزروعة هي اكثر ب ٣.٣٪ من الاراضي الموجودة والـ ٣.٣٪ هذه تساوي على الارض ٣٠٣.٧٨٢ دونما (فقط) باعتبار ان المساحة التي حددتها الكاتبة للاراضي الزراعية هي ٩٢.٥٠٣٨ ر.٢٠٥ دونما .

الزراعة العربية في فلسطين المحتلة : تتقول الكاتبة ان الدولة تملك « ١٦.٩ مليون دونم »

اتفح ان كل ما ورد تحت هذا العنوان قد نسخ حرفيا مع تغيير مواعيد بعض الكلمات فقط واستبدال كلمة « خضروات » بـ « خضار » ، وذلك عن الصفحة ١٤٢ - ١٤٣ من كتاب النظام الاقتصادي في فلسطين . حيث اعد هذا الجزء منه « مونتاغيو برون » والذي اشار الى انه جمع معلوماته بدوره عن Village Note Books وتعطي الكاتبة نسبة خاطئة للاراضي المزروعة عنبا ، بل وبمضاعفة عشر مرات فالاراضي المزروعة عنبا عام ١٩١٣ كانت ٣٧٣.٦٠ دونما ملكية اليهود ١٢٠٠ دونم . والنسبة التي تعطيها الكاتبة ٢٣٪ بينما النسبة الصحيحة هي ٣.٣٪ والمزادة التي خضعت لها نسبة اراضي اليهود المزروعة عنبا خضعت لمناقشة عندما تحدثت الكاتبة عن زراعة الدخان وعن « ٥٦ دونما انتجت ١٧٥ كغم » (ص ٢١) . فهل من المنطقي ان ينتج دونم الدخان حوالي ثلاثة كيلو غرامات فقط ؟ وهل كان صعبا على الانسة عنان ان تعود الى مرجعها المفضل (النظام الاقتصادي في فلسطين) والذي اشار الى انتاج التبغ والمساحة التي زرعته به ، (ص ٢٠٦) . حيث كان « معدل انتاج الدونم الواحد من الدخان يقراوح بين ٤٠ و ١٥٠ كغم » .

١٩٣٥ - ١٩٤٤ - بالرغم ان الكاتبة حددت الفترة حتى سنة ٤٤ فانها تحدثت ايضا عن سنة ٤٥ وهي تتحدث عن ان الانتاج قد انخفض في سنتي ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ويحيث بلغ ١٩٧.٧٩٠ ر.١٦١.٣٣٦ طنا في السنوات ٢٢ و ٣٣ ، بينما كان عام ٣١ ٧٢.٤٥٥ ر.٢٤٥ طنا . وكذلك انخفاضه في ١٩٣٨ ، ولكن بمراجعة حجم الانتاج كما ورد في الجدول الذي ارفقته ، فلقد اتضح ان الانتاج كان عام ١٩٣٨ ٦٥٦.٣٧٠ ر.٣٧٠ طنا بينما يقول الجدول ان حجم الانتاج في العام السابق (عام ٣٧) كان ٦٣٠.٠٦٣ ر.٦٣٠ طنا . فكيف انخفض الانتاج ؟ وبالإضافة لهذا تتقول الكاتبة « الا ان الانتاج ازداد من ٥٢٥١٤٦ طنا عام ١٩٤٥ الى ٦٤٧٣٢١ طنا عام ١٩٤٤ ، ويعود ذلك الى تطور اساليب الزراعة خلال عشر سنوات » (ص ٣٢) ولكن سنة ١٩٤٥ توجد في الجدول . وكيف يزداد الانتاج من عام ٤٥ الى عام ٤٤ ليس العكس هو الصحيح . ولو افترضنا على ضوء حديث الكاتبة عن تطور اساليب الزراعة خلال عشر سنوات ، بأن المقصود ب عام ١٩٤٥ هو عام